## مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

# تحليل الأسبوع

**الإصدار: 271 (من 13 إلى 20 أكتوبر 2018)**

**تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.**

---

## ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة ..... 2

### التعدين غير القانوني وانعدام الشفافية في عقود المناجم في أفغانستان

الكنوز الأفغانية تحت الأرض ..... 4

المعادن وحرب أفغانستان ..... 5

قدرة الحكومة للتعدين ..... 6

اتفاقيات الذهب والنحاس ..... 6

ماذا يلزم من العمل؟ ..... 7

### فترة السنوات الثمان لمجلس النواب السادس عشر

مجلس النواب السادس عشر ..... 10

النواب المتهمون بالفساد ..... 11

الصراع بين الحكومة ومجلس النواب ..... 12

## المقدمة

المعادن في أفغانستان هي أكبر ثروة وطنية للبلاد، إذا ما استخدم بشكل صحيح سيساعد على تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد والشعب؛ ولكن خلال العقود الأربعة الماضية، بسبب الحرب الدائرة في البلاد، يتم استخراج هذه المعادن من قبل سماسرة السلطة ، والمعارضة المسلحة للحكومة وتهريبها إلى دول أخرى.

فمنذ السنوات الـ 17 الماضية، عندما تم إنشاء النظام الجديد في أفغانستان، كان المأمول أن يؤخذ قطاع المناجم على محمل الجد، ويعمل على القضاء على الفساد الإداري والتعدين غير القانوني. ومع ذلك، تشير بعض التقارير إلى أنه بسبب الفساد الواسع في هذا القطاع يتم نهب المناجم والقضاء عليها في أفغانستان بكشل غير قانوني، ولا تهتم بالشفافية في الاتفاقيات.

عمل الحكومة في استخراج المعادن في أفغانستان وقدراتها، والفساد الواسع في هذا القطاع، هي الموضوعات التي نوقشت في الجزء الأول من التحليل الأسبوعي.

تناول التحليل الاجتماع السادس عشر لمجلس النواب بالبحث، مجلس النواب السادس عشر فضلا عن فترة مدته خمس سنوات استمر لثلاث سنوات أخرى. وفضلا عن وظائف ومهامه الرئيسة في هذه السنوات الثماني الماضية، شغل بالصراعات الداخلية والصراع مع القوة التنفيذية للحكومة، وقد اتهم مجلس النواب في هذه الفترة بالفساد ونقض القانون.

# التعدين غير القانوني وانعدام الشفافية في عقود المناجم في أفغانستان

لدى أفغانستان الكثير من المناجم والموارد الطبيعية، لكن انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي جعلها غير مستخدمة بشكل صحيح، واستمرت عملية استخراجها خلال العقود الأربعة الماضية، بشكل غير قانوني وغير فني، وقد أثر هذا سلبا على الأوضاع الاقتصادية، والأمنية، وإيرادات الدولة وغيرها من الدوائر.

عقدت الحكومة الأفغانية اتفاقية استخراج منجم الذهب في بدخشان، ومنجم النحاس في بلخاب محافظة سربل، مع شركتين أجنبيتين الأمريكية والبريتانية يوم 5 من أكتوبر 2018م. أثارت هذه الاتفاقية ضجة كبيرة في أوساط اللمجتمع المدني في أفغانستان حيث عقدت هذه الاتفاقية خارج أفغانستان في سفارة أفغانستان بواشنطن، هذا وقد تناقض المصالح في منح عقد التعدين لشركة يكون فيها الوزير السابق لحكومة الوحدة الوطنية مساهم فيها. واعتبرت منظمة مراقبة الشفافية في أفغانستان في مؤتمر صحفي بعد يوم واحد من توقيع عقود مناجم الذهب والنحاس، وبحضور مئات منظمات المجتمع المدني في البلاد، هذا العقد خلافا للقانون وأكدت على إلغائها.

مراقبة الشفافية في أفغانستان، فضلا عن البنود الأخرى، تعتبر مساهمة وزير التخطيط العمراني والإسكان السابق للبلد في إحدى الشركات المتعاقدة، خلافا واضحا لقانون المناجم في البلاد. كما أنها أظهرت قلقها بشأن تمويل الحرب من الموارد الطبيعية لأفغانستان، وصرحت بأن حسب بعض التقارير، هناك مناقشات بين المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية بشأن تمويل الحرب من الموارد الطبيعية للبلاد، وهذا لن يتم قبولها أبدا.

المناجم والموارد الطبيعية لأفغانستان، وتمويل الحرب من المناجم الأفغانية، وتعدين المناجم وعقد الاتفاقيات هي الموضوعات التي تمت مناقشتها في هذا الجزء من التحليل الأسبوعي.

## الكنوز الأفغانية تحت الأرض

استنادًا إلى الوثائق التي أعدتها الجيولوجيون البريطانيون في عام 1890، وفي وقت لاحق أجريت تحقيقات من قبل الروس والأميركيين والألمان والفرنسيين فيما يتعلق بمناجم أفغانستان، فإنها تظهر أن لدى أفغانستان كثير من الذخائر النفطية والغازية، ومخزونات من الأفحام الحجرية والفضة والذهب والنحاس واللازورد (الحجر الأزرق) والأحجار الكريمة وغيرها من المعادن النفيسة الأخرى التي لم تصل الأيدي إلى الكثير منها.

بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان وسقوط نظام طالبان، وفقا لبحوث السنوات الخمس (من 2006 إلى 2010) لإدارة الجيولوجيا الأمريكية ، فإن مناجم أفغانستان تبلغ قيمتها تريليون أو ألف مليار دولار؛ لكن الحكومة الأفغانية تقدر قيمة المناجم نحو ثلاثة تريليونات دولار والتي تم تحديد 1،400 موقعًا منها في جميع أنحاء البلاد.

على الرغم من أن أفغانستان تتمتع بمعادن وموارد طبيعية تقدر ثمنها بمئات المليارات من الدولارات وتعتبر من البلاد الغنية، إلا أن شعبها من بين أفقر شعوب العالم، وبسبب الحرب الدائرة لم تتمكن من استخدام الكنوز المدفونة في تربتهم.

## المعادن وحرب أفغانستان

خلال عقود عدة من الحرب في أفغانستان، كان استخدام المعادن لتمويل الحرب والاتجار فيها من قبل الأطراف المعنية في الحرب، ولا سيما قادة المجموعات المسلحة أمرا مألوفا.

في الغزو السوفييتي لأفغانستان تم انتزاع الموارد الطبيعية ولا سيما الأحجار الكريمة بشكل غير احترافي من قبل القادة العسكريين والجهاديين لتمويل الحرب. وأصبح أكثر شيوعا في الحرب الأهلية وخلال حرب طالبان مع تحالف الشمال. وتشير المعلومات الحالية إلى أنه تم استخراج الأحجار الكريمة من المناجم التي كانت تسيطر عليها قوات تحالف الشمال لتمويل مقاتليهم.

بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان وسقوط نظام طالبان وخلال 17 عاما من الحرب الحالية، وفقا لتقارير المؤسسات المحلية والأجنبية لا يزال يتم تهريب مناجم أفغانستان بشكل غير قانوني وغير احترافي من قبل سماسرة السلطة والمجموعات المسلحة، ويعتبر التعدين من أهم موارد التمويل للمعارضة المسلحة في الحرب الحالية.

وفقا لتقرير شامل نشرته غلوبال ويتنس (Global Witness) عام 2016م، كشفت نتائج دراستها أن دخل الجماعات المسلحة من منجم صغير في بدخشان يساوي إجمالي إيرادات أفغانستان من المعادن. وقد صرحت المنظمة أن "منافسة المافيا الاقتصادية على سيطرة مناجم بدخشان خلقت ائتلافا غير متجانس، إذ وضعت في بعض الحالات، طالبان والقادة المحليين وبعض كبار المسؤولين الحكوميين في طابور واحد."

بالإضافة إلى ذلك، في المناطق المختلفة التي لا تخضع لسيطرة الحكومة في الحرب الحالية، قامت المعارضة المسلحة ولا سيما طالبان وداعش، باستخراج المعادن بشكل غير احترافي وبيعها لتمويل حربها. كما صرحت دراسة "إدارة مكافحة الفساد الإداري" بأن أرباح حركة "طالبان" وحدها قرب من الـ 46 مليون دولار من منجم للحجر الأبيض في محافظة ننجرهار عام 2016م.

بشكل عام خلال عقود من الحرب الحالية في أفغانستان، تم استغلال مناجمها إما في تمويل الحرب، أو من أجل الحصول عليها وتهريبها، فكانت ثروة البلاد المعدنية الهائلة ولا سيما في المناطق المتواجد فيها المناجم سببا لاستمرار الحرب.

## قدرة الحكومة للتعدين

على الرغم من أنه كان من المتوقع بعد عام 2001 وظهور النظام الأفغاني الجديد، أن الحكومة ستبذل المزيد من الاهتمام للتعدين الاحترافي والقانوني، لكن بعد حوالي 17 عاما وصرف مئات الملايين من الدولارات، لا تزال تشير التقارير إلى الاستخراج غير الاحترافي للمناجم وتهريبها من قبل سماسرة السلطة والمعارضة المسلحة للحكومة.

أدى انعدام الأمن وعدم سيطرة الحكومة الأفغانية على كل المناطق إلى إخفاق الحكومة في مراقبة مناجم البلاد. ومن ناحية أخرى، فإن وجود الفساد وعدم القدرة على إدارة والاستخراج الاحترافي للمناجم تان في وزارة المناجم والبترول أحد العوامل المهمة الأخرى التي جعلت أفغانستان ألا تستفيد منها من أجل الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية للبلاد.

وقعت الحكومة الأفغانية العديد من عقود التعدين مع العديد من الشركات المحلية والأجنبية خلال السنوات الـ17 الماضية، ولكن كانت دائما مصدر قلق بسبب عدم الشفافية في توقيع هذه العقود وعدم الإشراف المناسب على العلميات الاستخراجية. على سبيل المثال، لم تبدأ عملية الاستخراج بعد، مع أن العقد تم توقيعه في عام 2008م بين وزارة المناجم وشركة صينية (MCC).

الحكومة الأفغانية مع مرور أكثر من عقد ونصف من الزمان، لا تزال تواجه مشكلات عديدة في إدارة الموارد الطبيعية، وكيفية عقد اتفاقيات التعدين؛ ولكن من الضروري أن تتم العقود الكبيرة للموارد الطبيعية وفقا للمصالح الوطنية وبأكثر دقة واحترافية.

## اتفاقيات الذهب والنحاس

وضعت الحكومة الأفغانية اتفاقيات بدخشان للذهب وبلخاب للنحاس للمناقسة عام 2012م، وفازت في ذلك الوقت شركة "ماينينغ الأفغانية التركية" و"أفغان جولد والمنرال" بالمناقصة؛ ولكن حسب وزارة المناجم والبطرول تم تعليق الاتفاقيات لست سنوات على أساس بعض المشكلات الحقوقية وتضارب المصالح، وتم توقيع الاتفاقية من قبل الوزارة والشركيتين في 5 أكتوبر من العام الجاري في واشنطن.

ووفقا لوزارة المناجم والبترول الأفغانية، فإن مدة هذه العقود هي 30 عاما، وخلال السنوات الثلاث الأولى ستستثمر شركة "ماينينغ الأفغانية التركية" 22 مليون دولارا في منجم الذهب ببدخشان، وشركة "الأفغان جولد والمنرال" 56 مليون دولارا في منجم النحاس ببلخاب محافظة سربل.

ومع ذلك، فإن النقد الموجود هو أن هناك غموضا في العقود وتعارضا مع قانون التعدين في أفغانستان، يمكن أن نشير إلى بعضها:

**أولا**: عدم تحديد القيمة الإجمالية لكل منجم.

**ثانيا**: مساهمة سعادت منصور نادري، وزير التخطيط العمراني والإسكان السابق في شركات المقاولات؛ ووفقا لقانون التعدين الأفغاني، لا يمكن للمسؤولين الحكوميين، بمن فيهم الرئيس، والنواب، والوزراء، وأعضاء الجمعية الوطنية، وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين، إبرام عقود التعدين في غضون خمس سنوات من ترك وظائفهم.

**ثالثا**: انخفاض المبلغ الملكي في العقود (المبلغ الذي تحصل عليه الحكومة من كمية محددة من المواد الاستخراجية) من 11 إلى 8، ومن 10 إلى 6. وفقا لمنظمة الشفافية الأفغانية، تغير المعدل القياسي للعقود عندما كان سعادت منصور نادري وزيرا للتخطيط العمراني والإسكان.

**رابعا**: عدم وجود ضمان مالي من شركات المقاولات المتعاقدة.

## ماذا يلزم من العمل؟

يعتبر العمل على إيجاد آليات فعالة للسد عن الفساد وبناء القدرات في قطاع المناجم الأفغاني من أهم النقاط في إدارة الموارد الطبيعية الأفغانية، ويمكننا الإشارة إلى بعض الأمور هنا:

- وضع نهج تعاوني بين وزارة المناجم واللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمات المدنية، ليؤدي إلى عملية التوظيف في وزارة المناجم ويعطي الأولوية للمعارف والمهارات وظروف العمل. ويستفيد منها لملء الفراغ الوظيفي.

- من أجل منع تدخل نواب المجلس، وكبار المسؤولين المحكوميين، والمافيا وسمامسرة السلطة في اتفاقيات المناجم سيطلب تسجيل مكالمات هؤلاء مع مسؤولي الوزارة بشكل رسمي وعلني، ويتم مراقبة الاجتماعات وجها لوجه في الوزارة.
- تتم عملية إبرام اتفاقيات المناجم بطريقة المناقصة، وكذلك إعلان الفوز بها بشكل مفتوح في حضور جميع المقاولين، بحيث يعرف المقاولون السبب وراء الحصول على الاتفاقية أو فقدها.
- وضع استراتيجية واضحة وفعالة لإنفاذ القانون الذي يشمل آليات لمراجعة قرارات المفتشين وفقا للقانون.
- إنشاء حساب واضح وشفاف لجمع جميع الإيرادات من الموارد الطبيعية، وبصفة عامة، تعزيز نظام الرصد للتعدين وإنشاء آلية عادلة لصالح السكان المحليين تعتبر أيضا من النقاط المهمة في إدارة الموارد الطبيعية في أفغانستان. انتهى

## فترة السنوات الثمان لمجلس النواب السادس عشر

انتهت فترة مجلس النواب السادس عشر وفقاً للدستور الأفغاني قبل ثلاث سنوات، وكان من المقرر أن تبدأ المجلس السابع عشر في تلك الفترة، ولكن تم إجراء الانتخابات بعد ثلاث سنوات في 20 من شهر أكتوبر عام 2018م.

وحسب اللجنة المستقلة للانتخابات، تم تسجيل حوالي ثمانية ملايين شخص للمشاركة في هذه الانتخابات، وأدلوا آرائهم لأكثر من 2570 مرشحا من 32 محافظة ما عدا محافظتي غزنة وقندهار. واستنادا إلى معلومات اللجنة سيتم إعلان النتائج الأولى للانتخابات في 10 نوفمبر والنتائج النهائية في 20 ديسمبر وسيبدأ مجلس النواب رسميا دورته الـ17 بعد ذلك.

مجلس النواب السادس عشر، والأشخاص المتهمون للفساد، والصراع بين الحكومة ومجلس النواب، موضوعات تمت مناقشتها في هذا الجزء من التحليل الأسبوعي.

## مجلس النواب السادس عشر

في عام 2001 ، بعد الغزو الأمريكي وقوات حلف الناتو لأفغانستان ، تم الاتفاق على بناء حكومة مؤقتة تحت قيادة حامد كرزاي في مؤتمر بون، وبعد ذلك تم وضع دستور جديد للبلاد. وفقا للدستور الجديد، تم إجراء انتخابات مجلس النواب الخامس عشر في عام 1384 الهجري الشمسي، وتم انتخاب 249 عضوًا لمدة خمس سنوات من خلال الرأي العام.

في وقت لاحق في عام 1389 الهجري الشمسي، أجريت الانتخابات لمجلس النواب وبدأ أعضاء مجلس النواب ال 16 العمل. وقد تقرر بأن تجري الانتخابات البرلمانية السابعة عشرة في عام 1394 الهجري الشمسي؛ ولكن بسبب العوامل المختلفة تأخرت الانتخابات لمدة ثلاث سنوات واستمرت الفترة السادسة عشرة لمدة ثماني سنوات.

وقد وافق مجلس النواب السادس عشر خلال السنوات الثمان الماضية على عشرات من الوثائق التشريعية والتصاميم والاتفاقات الدولية. كما تم خلال هذه الفترة مصادقة اتفاقيات مختلفة منها اتفاقية الشراكة بين أفغانستان وبعض البلدان.

في هذه الدورة، وافق مجلس الشعب على بعض الوثائق التي نادت بلغوها فيما بعد. من هذه الاتفاقيات كانت الاتفاقية لأمنية بين الحكومة الأفغانية والولايات المتحدة. كما وقعت حكومة الوحدة الوطنية على هذه الاتفاقية بسرعة كبيرة في بداية عملها، فقد تمت الموافقة على هذه الاتفاقية من قبل مجلس الشعب دون البحث حولها، ولكن في السنوات الأخيرة مع زيادة الغارات الجوية والإصابات بين المدنيين، رفع مجلس النواب ومجلس الشيوخ مرة أخرى دعوة لمراجعة هذه الاتفاقية الأمنية.

بشكل عام، كانت الدورة السادسة عشرة إلى حد كبير تدور حول الصراعات الشخصية بين أعضاء مجلس النواب والصراع بين المجلس والحكومة، كما أن غياب النواب عن اجتماعات مجلس النواب، ورحلات أعضاء المجلس خارج البلد بدلا من تفقد أمور الناخبين، كانت من الأمور التي أثرت سلبا على وظائفهم الرئيسة كالتشريع، والرقابة على أعمال الحكومة، والتمثيل الواقعي للشعب. وحسب المسح الذي تم من قبل منظمة "بيت أفغانستان الحر" في عام 2016م، كان الشعب غير راض عن عمل النواب.

## النواب المتهمون بالفساد

كان الفساد في مجلس النواب أو فساد أعضاء المجلس جانبا هامًا من الجولة الـ16 من مجلس النواب. كان مجلس النواب خلال السنوات القليلة الماضية، مع إدارات أخرى للحكومة الأفغانية واحدة من المنظمات المعنية بالفساد، حتى في مايو 2018م وجهت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان "يوناما" انتقادات شديدة بسبب فساد البرلمان الأفغاني في تقريرها المنشور تحت عنوان "مكافحة الفساد في أفغانستان: من الاستراتيجية إلى العمل".

التصويب على الثقة للوزراء مقابل المال، انتهاك القانون، عدم الاهتمام بالقوانين والنظم العامة، الاتجار، الضغط على الحكومة من أجل الأعمال الشخصية، وعشرات من العوامل الأخرى التي اتهم أعضاء مجلس النواب بها خلال هذه الفترة.

على سبيل المثال، عندما تم عزل حضرت عمر زاخيلوال وزير المالية السابق من البرلمان في إبريل 2013م، اتهم بعض النواب بالفساد أمام مجلس النواب ووسائل الإعلام، وقال: "وفقا لدراسة وزارة المالية بعض أعضاء مجلس النواب متهم بقضايا الفساد المختلفة منهم: لالي حميدزي بتهريب المشروبات الكحولية والسيارات، وسميع الله صميم بتهريب النفط والمشروبات الكحولية، وظاهر قدير بتهريب الطحين والرشوة، وعارف رحماني بطلب المبالغ النقدية وعقود المشاريع، ومحمود خان سليمان خيل بتهريب الأموال، ومحمد عظيم محسني بغصب الأراضي.

وقج شارك عبد الباري جهاني وزير الإعلام والثقافة السابق أيضا المعلومات حول فساد أعضاء مجلس النواب، وقال في تغريدة له بأن ظاهر قدير هو الذي طلب بعض أعضاء المجلس في ضيافة في شهر فبراير عام 2015م، بأن يعطوا لكل عضو من أعضاء مجلس النواب 5000 دولارا أمريكيا ليحصل على ثقة أعضاء مجلس النواب.

بالإضافة إلى هذا، في عام 2017م نشرت تقارير كشفت عن اختلاس ملايين أفغاني، وعشرات من الموظفين الموهومين، ووفقا لهذه التقارير، كان من 370 موظف من الأمانة العامة لمجلس النواب، 217 موظف منها غير موجودين، وكان رتب هؤلاء الأشخاص تضيغ كل شهر والتي كانت تبلغ أربعة ملايين أفغاني. كما أن رئيس مجلس النواب اتهم بصرف خمسة ملايين أفغاني من ميزانية المجلس لصالح منزله الشخصي.

رغم أن بعض النواب من المجلس أدانوا تهمة الرئيس بالفساد وطالبوا التحقيق في هذا الشأن، ولكن لم تنشر نتيجة التحقيق في هذا الملف من قبل الإدارات العدلية والقضائية.

## الصراع بين الحكومة ومجلس النواب

وفقاً للدستور الأفغاني ، فإن رفض القوانين، وتعديلها والموافقة عليها، والمصادقة على ميزانية الحكومة والمشاريع التنموية، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليه الحكومة، تعتبر من صلاحيات مجلس النواب ومجلس الشيوخ. كما أن تصويت الثقة على وزراء الحكومة، أو عزلهم، والموافقة على المشاريع الحكومية، التنموية والعادية تعتبر من صلاحيات مجلس النواب الخاصة.

واستنادا إلى الدستور الأفغاني، لا توجد صلة منفصلة بين السلطات الثلاث للحكومة ووكل من هذه السلطات الثلاث تحق لها بأن تشرف على الآخر للتنسيق والتنظيم الأفضل. وفي هذا القسم، الشورى الوطني (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) تشرف على أعمال الحكومة، وتعتبر هذا الإشراف عاملا رئيسا لاستمرار ونجاح الحكومة، مادام العلاقة بينها تكون حسنة وجيدة.

لم يكن الاجتماع السادس عشر لمجلس النواب الذي بدأ العمل خلال حكومة الرئيس السابق حامد كرزاي، أفضل علاقة مع الحكومة مقارنة بالفترة الخامسة عشرة. على الرغم من أن مجلس النواب لم يكن علاقته مع الحكومة خلال حكومة الرئيس السابق حامد كرزاي حسنة إلى حد ما، ورفض تصويت الثقة على الوزراء عدة مرات، ولكن لم يكن هناك الكثير من التفكك بين الحكومة ومجلس النواب. إلا أن المسافة ازدادت بمجيء حكومة الوحدة الوطنية، بينها وبين مجلس النواب.

خلال السنوات الأربع الماضية، ولا سيما خلال الأشهر الست الأولى من حكومة الوحدة الوطنية كانت هناك انتقادات شديدة لمجلس النواب حول السياسية الخارجية للحكومة، ولا سيما لسياسة كابول تجاه باكستان وإعطائها بعض الامتيازات. وفي وقت لاحق، عندما ظهرت حركة داعش وتطورت نشاطاتها في أفغانستان، اتهم بعض أعضاء مجلس النواب الحكومة بدعمها. وأصبح مجلس النواب معروفا بتأخير تصويت الثقة على الوزراء، ورفض بعض الوزراء من قبل المجلس، وعدم إجراء الانتخابات في موعدها، وقضية توزيع بطاقات الهوية الالكترونية، من الأمور المهمة التي كانت سببا في ازدياد المسافة بين الحكومة ومجلس النواب وإيجاد صراعات بينهما.

انتهى

**تواصل معنا:**

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: (+93) 202564049 – (+93) 784089590

باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **ضياءالإسلام شيراني** (+93) 764747548 zi.shirani@gmail.com

باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد** (+93) 784249421 ahmadshahr786@gmail.com